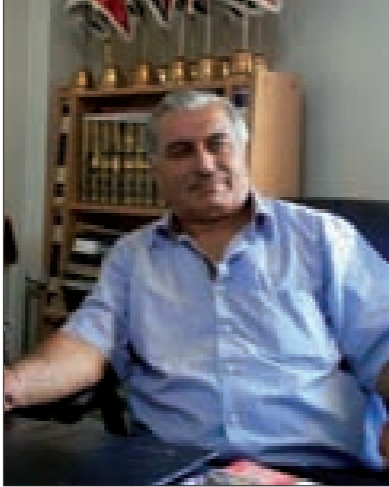


فاضت الأرض خيراً... وغابت سبل التصريف

ثمار الوزاني صارت زادا للخنازير البرية... وفي البقاع لم تمل الصرخة بعد



شيت



الغرو



فريحة

والدولة برمتها»، فيقول: «ما حصل مع المزارعين في منطقة الوزاني لم يكن متوقعا. صحيح أنّ القطع الزراعي يعاني من المشاكل ولكن صوف أنّ الموسم حان قطافه في الوقت الذي تمّ فيه إغلاق المنتفس البري الوحيد فبات تصريفه محالا، لكنّ تصدير أي منتج لا يرتبط بوزارة الزراعة دون سواها، المال والأشغال وحتى وزارة الخارجية. فوزارة الاقتصاد معيبة أيضا، كما وزارتي المزارع والأشغال وحتى وزارة الخارجية. والوزير شهب يعمل على التنسيق بين كل هذه الوزارات مجتمعة كي يخرج بنتيجة ترضي الجميع وتتصف المزارع بالدرجة الأولى. نحن في وزارة الزراعة نسعى إلى تأمين وحلّ الأسواق لتصريف الإنتاج ويجب أن تكون هذه الأسواق تحت رقابة وزارة الاقتصاد. ورغم الصعوبات التي يواجهها القطاع الزراعي نحصر من موقعنا على حماية الإنتاج اللبناني على قاعدة التبادل العادل بيننا وبين باقي الدول ولا نقبل أن يؤثر استيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار على منتجاتنا».

ويضيف: «الوزارة تدعم المزارع من خلال الإرشاد الصحيح لتطوير عمله وفي طرق التصدير والتوضيب، ضمن إمكانياتها، وتقدم لهم الأدوات مجانا بالإضافة إلى الدورات التدريبية لتحسين مهاراتهم». وفي ما يتصل بالقرار الأخير الذي قضى بدعم تصدير الإنتاج عبر النقل البحري، يشير فريحة إلى «أنّ هذا القرار نال إجماعا ليتم تطبيقه ولكن قد تكون هناك عوائق مالية ولوجيستية تفوق قدرة الوزارة وحدها إلا أنّنا نتكل على حكمة الوزير في هذا الصدد، لناحية التنسيق مع مؤسسة «إيدال» وباقي الوزارات، ونأمل أن يصحب واقعا في أقرب وقت ممكن».

بانتظار التنفيذ

مما تقدم يبدو أنّ الجميع متفق على مدّ يد العون للمزارع، ولكن من سيعوض عليه خسارته التي وثقناها بالصورة، وهل يكفي مشروع قيد التداول في لحظة آنية لتقويم خلل عمره من عمر القطاع الزراعي بعد أن تراكمت الخسائر، في ظلّ غياب مخطط فعلي كان من المطلوب، بحسب المزارعين، أن يتمّ تنفيذه منذ التسعينيات؟ وإلى حين نشر هذا التحقيق يبقى السؤال برسم الجهات المعنية.



البناء

أبو فاعور يعلن العاشر من آب موعداً لبدء تطبيق الوصفة الموحدة

طبق الوصفة الطبية الموحدة، طبعت نماذج سابقة من هذه الوصفة بكلفة تقدر بنحو 150 ألف دولار، وبموجب ذلك، تمّ الاتفاق مع الضمان الاجتماعي على أن يصدر وزير الصحة قراراً يصرّ على القبول بالوصفة الطبية الصادرة عن نقابة أطباء الشمال، إلى حين انتهاء الكميات الموجودة، ليتمّ بعدها الإطلاق بالنموذج الموحد.»

وذكر أبو فاعور بتشكيل لجنة متابعة تطبيق الوصفة الطبية الموحدة التي تمّ تشكيلها لحل ما يمكن أن ينشأ من إشكالات وصعوبات في سياق تطبيق الوصفة. وتضم اللجنة ممثلين عن كل من وزارة الصحة والضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة ونقابة أطباء بيروت ونقابة أطباء الشمال ونقابة الصيدلة ونقابة المستشفيات والجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة وجمعية حماية المستهلك، إضافة إلى أن يترأسها الوزير شخصياً لإعطاء عملاً طابع المتابعة الكثيفة والحذينة.

وأكد أنه سيتمّ إبلاغ نقابة الإسنان بهذا الأمر، «بحيث تتضمن النقابة إلى لجنة المتابعة، فيما على أطباء الإسنان التزام دورهم بالوصفة الطبية الموحدة، فيأخذوا النموذج الموجود لدى نقابة أطباء بيروت، إلا إذا قرروا اعتماد نموذج خاص بهم، علماً أنّ ذلك لا يلغي ضرورة التزامهم اعتباراً من العاشر من آب الوصفة الطبية الموحدة.»

ترأس وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور اجتماعاً موسعاً لوضع اللمسات الأخيرة لإطلاق العمل بالوصفة الطبية الموحدة، حضره نقيب أصحاب المستشفيات سليمان هارون، نقيب أطباء بيروت أنطوان بستاني، نقيب أطباء الشمال أيلى حبيب، المدير العام للضمان الاجتماعي محمد كركي، مدير تعاونية موظفي الدولة يحيى خميس، رؤساء طبابة قوى الأمن الداخلي، الجيش، الأمن العام، وأمن الدولة، ورئيس جمعية حماية المستهلك زهير بربو.

إثر الاجتماع أعلن أبو فاعور «الاتفاق على أن يصدر قرار عن وزارة الصحة بتحديد يوم العاشر من آب المقبل للبدء بتطبيق الوصفة الطبية الموحدة، بعدما انتهت الاستعدادات ووصلت الوصفة إلى نقابة أطباء بيروت»، موضحاً أنّ «أسباب التأخير في البدء بالتطبيق هي محض لوجستية، لأنّ طبع النماذج تمّ في الخارج.»

وشدّد على أنّ «اعتماد الوصفة الطبية الموحدة يعني عدم إمكان قبول الصيدليات، أي وصفة طبية أخرى غير الوصفة الطبية الموحدة، وبالتالي لا يمكن أن تدفع المؤسسات الضامنة بدل أي وصفة طبية أخرى، كما لا يمكن الاعتراف بها من وزارة الصحة والجهات الضامنة والمؤسسات التي تعنى بالدواء وتغلبت للمواطنين أو الموظفين لديها.»

ولفت إلى أنّ «نقابة أطباء الشمال التي كانت أول من أعلن وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيمة في بيان، أنه «وعلى الرغم من الظروف التي تمرّ بها المنطقة ولبنان، لا تزال الثقة في الاقتصاد اللبناني موجودة، فإنّ حجم الصادرات (بدون الذهب) زادت في أوائل العام بنسبة 2.5 في المئة

حكيم: الوضع السياسي يؤثر سلباً في العجز العام

مقارنةً بأوائل عام 2014، كما أنّ العجز التجاري ما بين شهر كانون الثاني إلى أيار 2015 انخفض بنسبة 20.5 في المئة، مظهرًا بذلك التداعيات الإيجابية لانخفاض سعر البترول وسعر صرف الدولار من ناحية أخرى، على الصعيد

المالي، أشار الوزير حكيم إلى أنّ «الأوضاع السياسية تؤثر سلباً في العجز العام الذي زاد في الفصل الأول من 2015 بنسبة 26.4 في المئة عن الفترة ذاتها في العام 2014، طارحاً فرضية أن مجلس الوزراء وافق على مشروع مرسوم يقضي بإعطاء المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات «إيدال» حزمة بقيمة 21 مليار ليرة لدعم فرق كلفة تصدير الصادرات الزراعية والصناعية إلى الدول العربية لمدة 7 أشهر.

عبير حمدان

حين وقف الرئيس نبيه بري عند مشارف فلسطين بعد التحرير، وفي منطقة الوزاني تحديداً، سأل أهل المنطقة عن البساتين المنقطة بالثمار في الجهة المقابلة، فاجابوه: هذه فلسطين المحتلة وتلك البساتين يستفيد منها العدو طبعاً. فقال لهم: متى سنرى أرضنا خضراء على غرار تلك المساحات؟»

عشر سنوات كانت كفيلة كي تثبت الأرض خيراً، وحين تجول في قرى الجنوب تدرّك أنّ المساحة الوحيدة التي تنتج أطياب الفاكهة هي منطقة الوزاني حيث أنّ باقي القرى الجنوبية يعتمد أهلها المقيمون على زراعة التبغ، بينما اختار الجزء الأكبر من الجنوبيين التجارة أو الهجرة، لذلك يحسب لمن غرس هذه البقعة من الأرض جهده وتعبه.

على طول الطريق المحاذي للشريط الشاطئ، نرى في الجانب الآخر حركة التنظييم في المعامل المواجهة وكيف يجري توضيب الفاكهة والخضار ليتمّ تصديرها إلى معظم دول العالم بإسم «دولة إسرائيل»، وفي ذلك استفزاز واضح لكل من أمن بمقرته على المقاومة في المجالات كافة، فتمسك الفلاح بزراعة أرضه فعل مقاوم، كما يقول أهل المنطقة ولكنهم يخشون أن يذهب جهدهم سدى رغم أنّ مجلس الوزراء وافق على مشروع مرسوم يقضي بإعطاء المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات «إيدال» سلفة خزينة بقيمة 21 مليار ليرة لدعم فرق كلفة تصدير الصادرات الزراعية والصناعية إلى الدول العربية لمدة 7 أشهر.

يكفي أنّ تسير بين البساتين في منطقة الوزاني لكي تدرّك حجم الكارثة، حيث تتساقط ثمار الخوخ والدراق على الأرض، وإن بقيت على الأغصان فقلها بكسرهما، أما باقي المزروعات من الخضار فيقول أهل المنطقة إنها تباع «بتراب المصاري»، لذلك يفضلون عدم بيعها فتراما أصبحت علقا للأبقار. لا ينتظر المزارعون الكثير من القرارات والوعود الرسمية فخسارتهم أكبر من أي رقم مرصود والحد، من وجهة نظرهم، يتطلب خطة شاملة ومتكاملة لدعم القطاع الزراعي برتمه وليس قراراً ظرفياً.

وفي هذا السياق، تؤكد مصادر وزارة الزراعة أنّ مشروع الدعم الذي تمّ التوقيع عليه أخيراً هو من أهم أولوياتها، لافتة إلى أنها تسعى إلى تنفيذ سريعاً من خلال التنسيق مع باقي الوزارات المعنية ومؤسسة «إيدال» شرط أن تكون آلية التنفيذ منصفة للمزارع ومدروسة بعناية.

الوزاني وأزمة الكساد

يستقلاً محمد شيت (من مزارعي الوزاني) بكل ما يختره من مرارة، كمن يبحث عن متنفس للشكوى: «يمكنكم التحول بين البساتين لترتو حجم الكارثة، ومهما قلت لكم فكل ما سأقوله لا يصف الواقع، المشهد قفيل بالترجمة الفعلية لما تعانينه اليوم.»

نرى الكثير من الإحباط في غرفة التوضيب، حيث يتمّ فرز الثمار لتحملها الشاحنات إلى الأسواق، فإن إنتاج يتفوق على التصريف بشكل ملحوظ ومن هنا يتحول مسار السؤال الذي أخذنا إلى الوزاني لكتشف أنّ المشكلة لا تكمن في غياب اليد العاملة، بسبب القرار الذي يمنع العمال السوريين من العمل من دون وجود كفيل لهم، بل إنّ سبب معاناة المزارعين في تلك المنطقة هو عدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم بعد إغلاق الطرق أمام النقل البري جراء الأزمة السورية، وهنا يقول شيت: «المشكلة في تصريف الإنتاج، طريق سورية مغلق أمام النقل البري، ونحن كمزارعين لبس لدينا أي متنفس آخر جميعنا يعلم أنّ سورية هي الرئة الوحيدة للنقل البري اللبناني لذلك نرى الآن الكساد طاعياً في مختلف القطاعات. وقطاع الزراعة أكثر القطاعات تضرراً، أما في ما يتصل بالعمال السوريين فهذه المشكلة تخطيناها بعد أن تواصلنا مع الأمن اللبناني وصحّحنا أوضاع كلّ العاملين السوريين، لناحية الكفالة والإقامة، لذلك نتوجه بالشكر إلى اللواء عباس إبراهيم الذي كان منقهماً ومتعاوناً.»

يرى شيت «أنّ المسؤولية تقع على عاتق الحكومة اللبنانية وليس على وزارة الزراعة وحدها»، لافتاً إلى «أنّ وزارة الزراعة لا يمكنها معالجة المشكلة بشكل منفرد فهي جزء من الحكومة اللبنانية التي من المفترض أن تعالج الوضع كما يجب. السوق اللبنانية لا تستوعب كل هذا الرزق الفائض وقنوات التصدير مغلقة. والجهات المعنية لم تحرك ساكناً حيال الأزمة، يمكنك أن تنزلي إلى البساتين لتشهدني بنفسك كيف أننا لم نكفّف خبرات الموسم، نصوري أننا ندعو الجمعيات والمبرات والمؤسسات الخيرية لتأتي وتأخذ ما تريد من دون مقابل كي لا تبقى الثمار طعاماً للخنازير البرية، حتى أننا تواصلنا مع قيادة الجيش وديناها لتأخذ كمية كبيرة وانتظرنا الردّ لبائتي بعد أسبوعين بأن القيادة لا يمكنها استلام أي شيء من دون

وطني يتمثل بإنشاء تعاونية للمزارعين لاستيعاب منتوجاتهم وتخزينها، وإذا اقتضى الأمر تبريدها وإيجاد وسائل ناجعة لتصريفها داخليا وخارجيا، وهكذا يتمّ تنظيم القطاع من ألفه إلى يائه. لكنّ هذه الخطة تحتاج إلى الجدية، فوجود مؤسسة من هذا النوع بتمويل عام وخاص يخدم المزارع والتاجر، حيث أنّ التاجر الذي لا يريد شراء الخضار والفاكهة من المزارع مباشرة يمكنه أن يقصد هذه المؤسسة لبيعت ما يريد، وفي المقابل يتمكن المزارع من تصريف منتوجاته من خلال بيعها للمؤسسة المقترضة وتحت إشراف الوزارة وبذلك يحمي نفسه من لعبة العرض والطلب.»

ويضيف الفرو: «ما أشرت إليه تمّ وضع دراسة له منذ 1990 من قبل خبراء في هذا المجال لكنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن والسبب غياب الدولة عن مشاريع بهذا الحجم، هناك تقصير حقيقي من قطاعات الدولة كافة، في ما يتصل بالخدمات الإنمائية ورغم أنّ المزارع في بلدنا معطاء ويبحث عن كل جديد ليطور عمله إلا أنه لا يحصد نتيجة مفررة ولا يجد الدعم المرجو كي يبقى في أرضه. في الجنوب هناك حيازات صغيرة عمل عليها أهل الأرض وإذا تمّ دعمهم، ضمن خطة حقيقية ومدروسة، فثلك الحيازات قادرة على منح الإنتاج الذاتي لمن يزرعها وللمنطقة كلها، ولكن إذا كانت الدولة قد أغلقت معمل الشمندر السكري في البقاع ورفعت الدعم عن هذه الزراعة، فماذا ننتظر منها حيال ما يعانينه المزارع الجنوبي اليوم؟»

وعن مشكلة تصريف الإنتاج يقول: «هذا العام المشكلة فعلية حيث أنّ التصدير البري دونه عقبات، إن لم تقل أنه مقلل بالكامل، والجري دونه صعوبات ترتبط بآلية تغلبته إضافة إلى أنه بطيء نسبياً، والجوي تكلفته باهظة لذلك فإنّ الاتكال الآن هو على المشروع الأخير الذي اقتره مجلس الوزراء لدعم فرق التصدير من خلال البحر على أمل أن يصبح واقعا ويعوّض جزءاً بسيطاً من خسائر المزارعين. المطلوب أن يتمّ دعم المصنّر كي يأخذ الإنتاج بحيث يرتاح المزارع وتصبح الأسعار مقبولة، ومن جهتي لمست ارتياحاً لدى المزارعين بعد صدور القرار.»

الوزارة تسعى

إلى إرضاء الجميع

يرى رئيس مصلحة زراعة جبل لبنان المهندس عبود فريحة أنّ المشكلة القائمة «كانت غير متوقعة وتفوق قدرة الوزارة

سفير لبنان في المكسيك يبحث تفعيل العلاقات مع أميركا اللاتينية



عبتاني متوسطاً حمدان ونجله

عرض سفير لبنان في المكسيك هشام حمدان آلية تعزيز العلاقات بين لبنان ودول أميركا اللاتينية عموماً والمكسيك خصوصاً، وتوسيع التعاون وتفعيله، مع وزير

الزراعة أكرم شهب. وأشار حمدان إلى أنّ «أميركا اللاتينية قاعدة مستقبلية لإعادة التصور الاقتصادي الناشط والفاعل للبنان في منطقة الشرق الأوسط وعلى الصعيد الدولي، وقادرة على المساهمة في تطوير القطاع الزراعي في لبنان وتنويعه وإدخال التكنولوجيات الحديثة وخلق شراكات في القطاع الغذائي والترويج للمنتج الغذائي اللبناني، لا سيما الصناعات الغذائية.» ووجه دعوة إلى شهب لزيارة المكسيك.

من جهته، أعرب شهب عن استعداده «للتعاون وتعزيز العلاقات لما فيه مصلحة لبنان واللبنانيين، مقيمين ومغتربين، وبما يخدم العلاقات الثنائية». كما زار السفير حمدان المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال»، حيث التقى رئيس مجلس إدارتها نبيل عيتاني. وشدّد حمدان بعد اللقاء على «ضرورة تفعيل علاقات

الشراكة بين لبنان والمكسيك لا سيما من خلال تحريك عملية الاستثمار المتبادل بين البلدين.» وأكد أنّ «الأرضية الخصبة لتفعيل التبادل الاقتصادي على الصعد كافة متوافرة في المكسيك، ما يؤدي إلى جعل لبنان جسراً يربط التجارة والصناعة والاقتصاد في المكسيك ودول أميركا اللوسخى بالدول العربية.»

وعرض عيتاني، من ناحية، الخدمات والتسهيلات والحوافز التي تقدمها «إيدال»، إضافة إلى المهّمات التي تقوم بها على صعيد تشجيع الاستثمارات ودعم الصادرات، داعياً إلى «استثمار المقومات الواعدة التي يتمتع بها كل من البلدين.»

وأعلن «استعداد المؤسسة لتقديم الدعم والمساندة لكل مشروع من شأنه أن يعزّز التعاون بين المستثمرين من البلدين»، داعياً إلى «العمل على توفير الإطار القانوني للتعاون بين لبنان والمكسيك من خلال صياغة اتفاقيات تضمن هذا التعاون لا سيما في القطاع السياحي والتكنولوجي.» واستعرض عيتاني البرامج التي تقوم بها المؤسسة «لربط الاقتصادي بين المغتربين اللبنانيين وبلدهم الأم.»

شقير: للوقوف صفاً واحداً ومنع التدهور نحو الأسوأ



شقير مجتمعاً إلى وفد تجار عاليه

التاريخية والعودة إلى لغة العقل والالتزام بالدستور للخرج من عنق الزجاجة.» ودعا الفعاليات الاقتصادية إلى المزيد من التعاون والتعاقد والتواصل مع أصحاب المؤسسات، للوقوف صفاً واحداً، لمنع التدهور السريع نحو الأسوأ.»

أما شهب، ففكر شقير على زيارته عاليه والنتائج الإيجابية الكبيرة التي تحققت، معتبراً أنّ

استقبال رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، وقد من جمعية تجار عاليه برئاسة سمير شهب، وتمّ البحث في أوضاع المنطقة سياحياً وتجارياً وحاجاتها الإنمائية.

وأكد شقير «وقوف غرفة بيروت وجبل لبنان إلى جانب القطاع الخاص في عاليه، وكل المناطق، والمساهمة بكل الإمكانيات المتاحة لتقوية صمود المؤسسات في ظلّ الظروف الصعبة التي لم نر مثيلاً لها حتى في أصعب الأيام التي مرّ فيها البلد.»

وأعلن أنّ «الغرفة اتخذت قراراً بفتح مكتب لها في مدينة عاليه، وذلك تسهيلاً لأمور المؤسسات المنتمية إلى الغرفة وإرسال الأعمال في المنطقة، متوقفاً أن يتم افتتاحه في أيلول المقبل. وأكد أنّ البلد لم يعد باستطاعته تحمل المزيد من الضغوط التي تضرب كل مفاصل الحياة، من أكبرها إلى أصغرها، مشدداً مرة جديدة، على «وجوب تحمل القيادات السياسية مسؤولياتها الوطنية